NPT/CONF.2010/PC.I/WP.66*

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

13 June 2007
Arabic
Original: English

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

تطوير الطاقة النووية: تلبية احتياجات العالم من الطاقة وتنفيذ المادة الرابعة

ورقة عمل مقدمة من فرنسا وجمهورية كوريا وكندا

١ - تجدد الاهتمام في السنوات القليلة الماضية بما للطاقة النووية من قدرة على تلبية احتياجات العالم من الطاقة، على نحو ما تظهره جملة أمور منها المؤتمر المعقود في باريس في عام٢٠٠٥[(١)]، والقرار المتعلق بتطبيقات الطاقة النووية الذي اعتمده المؤتمر العام الخمسون للوكالة الدولية للطاقة الذرية[(٢)]. وتكتسي هذه الاحتمالات الجديدة أهمية كبرى فيما يتعلق بتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالفعل، فإن تطبيقات الطاقة جزء جوهري من الاستخدامات الموجهة للأغراض السلمية المنصوص عليها في المادة الرابعة من المعاهدة، كما يشكل التعاون الدولي في هذا الميدان عنصرا رئيسيا من عناصر تنفيذ المعاهدة. ويؤيد عدد كبير من البلدان تأييدا قويا تطوير استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وغيرها من التطبيقات، وتلتزم تلك البلدان بالعمل من أجل تطبيق المادة الرابعة على أكمل وجه.

٢ - وتقر المعاهدة بالحق غير القابل للتصرف في إنماء بحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقا لأحكام المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة. ولا بد أن

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

(١) المؤتمر الوزاري الدولي المعني ''بالطاقة النووية في القرن الحادي العشرين''، باريس، ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥.

(٢) GC(50)/RES/13، المعتمد في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

250607 250607 07-35098 (A)

تتاح ممارسة الحق في الانتفاع بالطاقة النووية لجميع الدول التي تستحدث بحسن نية برنامجا نوويا للأغراض السلمية بما يتماشى والتزاماتها الدولية.

تنامي احتياجات العالم من الطاقة

٣ - من المتوقع حدوث زيادة مذهلة في احتياجات العالم من الطاقة في القرن الحادي والعشرين. ومن الأمور الجوهرية تلبية تلك الاحتياجات، حيث يعد الإمداد بالطاقة شرطا من شروط التنمية في العالم، مما يستوجب إعطاء عناية خاصة لاحتياجات البلدان النامية. ومن هذا المنظور، سيلزم توفير حافظة متنوعة تشمل جميع مصادر الطاقة، ولا سيما الاستخدام المسؤول للطاقة النووية، لإتاحة الوصول إلى موارد الطاقة والكهرباء المستدامة في جميع مناطق العالم.

٤ - وفي الوقت نفسه، تشكل سلامة بيئة كوكبنا وأمن الطاقة شاغلين جديين. ومن الواجب أن تنظر الحكومات كافة إلى قضايا إدارة البيئة العالمية على نحو مستدام، بما في ذلك وضع حد لتلوث الهواء ومعالجة مخاطر تغير المناخ، باعتبارها أولوية من أولوياتها.

قدرة التكنولوجيا النووية على تلبية احتياجات العالم من الطاقة

٥ - جرى الإقرار بما لتكنولوجيا الطاقة النووية من قدرة على تلبية احتياجات العالم من الطاقة، وذلك في البيان الختامي لمؤتمر باريس وفي قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية المشار إليه أعلاه، حيث أكدا أن باستطاعة الطاقة النووية أن تساهم مساهمة كبرى في تلبية الاحتياجات من الطاقة وإدامة تنمية العالم في القرن الحادي والعشرين بالنسبة لعدد كبير من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وقد عكفت بلدان عديدة، وعلى مدى عقود عديدة، على تنفيذ برامج للطاقة النووية، ولذلك توفر الطاقة النووية حاليا ١٦ في المائة من مجموع الإمدادات العالمية من الكهرباء، وتلك البلدان عازمة على مواصلة تطوير قدراتها وتعزيز تنمية الطاقة النووية على نطاق العالم لتلبية الاحتياجات من الطاقة. وعلاوة على ذلك، فإن عددا من البلدان التي تفتقر حاليا إلى الطاقة النووية لديه خطط لتطوير استخدامه لمصدر الطاقة هذا، أو ينظر في إمكانية ذلك.

٦ - وأقر أيضا مؤتمر باريس وقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن الطاقة النووية تستطيع المساهمة على نحو حاسم في استراتيجيات التنمية المستدامة للعديد من البلدان، حيث لا تتسبب الطاقة النووية في تلوث الهواء أو انبعاثات غاز الدفيئة.

٧ - وإضافة إلى إنتاج الكهرباء، فإن تحلية المياه قد تكون موردا مهما للبلدان التي تعاني من مشاكل في الإمداد بمياه الشرب، كما أن الإنتاج النووي للهيدروجين يتيح إمكانية كبيرة لتطوير النظم القائمة على الهيدروجين.

٨ - والطاقة النووية تكنولوجيا متطورة لكنها مُثبتة الجدوى ولها سجل شاهد على إنتاجها المأمون الموثوق وعلى تحسن أدائها. وهي تتمتع بقاعدة صناعية وسوقية متينة، حيث تتواجد في الأسواق العالمية لتكنولوجيا الطاقة شركات صناعية منتمية لبلدان عديدة بشتى مناطق العالم. وتتسم سوق المعدات والوقود بالانفتاح والفاعلية. وعلى وجه التحديد، فإن سوق اليورانيوم تقوم على قاعدة جغرافية متنوعة، تشمل البلدان النامية.

٩ - والطاقة النووية قادرة على التنافس من الناحية الاقتصادية في ظل العديد من الظروف. وهي تساهم في استقرار أسعار الطاقة وتقلل من الارتباط بتقلبات أسعار المواد الأحفورية، حيث يشكل الوقود ومصاريف التشغيل جزءا أصغر من مجموع تكاليف الطاقة النووية، مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى. والطاقة النووية استثمار طويل الأجل لأغراض التنمية المستدامة، ومن الواجب النظر إلى تمويلها من هذا المنظور.

إطار تنمية الطاقة النووية

١٠ - من الواجب أن تجري تنمية الطاقة النووية في إطار دولي مناسب، تضطلع فيه المعاهدة والتقيد بالمعايير الدولية بدور محوري.

١١ - ويجب أن يجري ذلك بشكل يكفل تحقيق أهداف عدم الانتشار ويضمن السلام والأمن الدوليين. وتنص المادة الرابعة من المعاهدة على إطار كفيل بتحقيق تلك الأهداف. فممارسة الدولة غير الحائزة للسلاح النووي لحقها في تطوير الأنشطة اللازمة للاستفادة من منافع الطاقة النووية مرهونة باحترامها لالتزاماتها في مجال عدم الانتشار بموجب المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة، وبسعيها الصادق لاستخدام الطاقة للأغراض السلمية.

١٢ - وبما أن مخاطر الانتشار وحالات عدم الامتثال تشكل اليوم تحديا رئيسيا بالنسبة لتنفيذ المعاهدة، فإن من الواجب أن يكون منع الانتشار أولوية قصوى لدى جميع الأطراف. وبناء عليه، ينبغي للدول أن تولي العناية الواجبة لضوابط تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية، وأن تلزم جانب اليقظة الشديدة فيما يتعلق بالمواد والمعدات والتكنولوجيات النووية الحساسة التي يمكن أن تساهم في الانتشار النووي.

١٣ - ومن أجل الاحتفاظ بأعلى مستويات السلامة النووية، ينبغي لجميع الدول الحائزة لبرامج الطاقة النووية أو التي بصدد استحداث برنامج من هذا القبيل أن تولي المراعاة الواجبة

للسلامة النووية، آخذة في الحسبان أهمية التعاون الدولي من أجل تعزيز نظام السلامة النووية والسلامة النووية على نطاق العالم.

١٤ - وبما أن الأمن النووي مسؤولية وطنية، فمن واجب الدول كافة أن تتخذ ما يلزم من ترتيبات لكفالة أعلى مستويات الأمن للمواد والمرافق النووية. وينبغي لها أيضا أن تعطي أولوية قصوى للتعاون الدولي، الذي يتيح مراجع ومقاييس موحدة، وييسر بناء القدرات والتحسين المستمر.

١٥ - ومن الواجب أن تراعي تنمية الطاقة النووية المسائل المتعلقة بقبول الجمهور، وأن تُنفذ بطريقة تكفل معالجة تطلعات المواطنين وشواغلهم.

١٦ - وتوجد حلول لمسألة الإدارة الآمنة والسليمة للوقود المستنفد والنفايات المشعة، فيما يجرى البحث والتطوير من أجل التوصل إلى حلول أحسن. ويقع على عاتق الدول التزام ومسؤولية فيما يختص بكفالة توفير خيارات مناسبة لإدارة الوقود النووي والتخلص منه، ويجب عليها أن تكفل ألا يتسبب استخدام الطاقة النووية في أعباء أو مخاطر لا لزوم لها بالنسبة للأجيال القادمة.

١٧ - ويجري حاليا تنفيذ برامج دولية للبحث والتطوير من أجل استحداث نظم نووية مبتكرة توفر منافع إضافية من حيث الاقتصاد والسلامة وإدارة النفايات وعدم الانتشار. وهذه البرامج باستطاعتها، بل وينبغي، أن توجه وفقا لمعايير التنمية المستدامة، وأن تلبي احتياجات المجتمع وتستجيب لشواغله، مع مراعاة حالة كل دولة بعينها. وينبغي أثناء تطوير تصميمات جديدة للمفاعلات ودورات الوقود إيلاء العناية الواجبة للأمن ومقاومة الانتشار.

تعزيز تطبيق التكنولوجيا النووية لتلبية الاحتياجات من الطاقة وتنفيذ أحكام المادة الرابعة

١٨ - يكتسي التعاون الدولي أهمية مركزية بالنسبة لتنمية الطاقة النووية. وفيما يتعلق بالتعاون الثنائي، فإن بلدانا عديدة قد كثفت تعاونها الدولي عن طريق أعداد كبيرة من اتفاقات التعاون.

١٩ - ويجرى التعاون الدولي على نطاق واسع عن طريق منظمات وبرامج دولية مختلفة، بينها وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي وبرامج من قبيل ما يُنفذ في إطار المحفل الدولي المعني بالجيل الرابع.

٢٠ - وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور مركزي في التعاون الدولي من أجل تطبيقات الطاقة النووية، وفقا للدور المنوط بها بموجب نظامها الأساسي المتمثل في تسريع

وتوسيع نطاق مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم. وتساهم برامج الوكالة الدولية بشكل رئيسي في تعزيز وتطوير الطاقة النووية واستخدامها على نحو يتسم بالكفاءة والسلامة والأمان للأغراض السلمية، عن طريق التعاون الدولي:

(أ) بتقديم تحاليل للطاقة العالمية تساهم في بلوغ الهدف المتمثل في تعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة، وتحقيق مزيد من الفهم لدور العلوم والتكنولوجيا النووية من منظور عالمي للتنمية المستدامة ورسم صورة جد متوازنة لذلك الدور؛

(ب) بالمساهمة في ذلك الصدد في إتاحة الموارد اللازمة لتمويل المشاريع النووية؛

(ج) بالاستمرار في تحسين تشغيل محطات الطاقة النووية، باعتبارها المحفل الدولي الرئيسي لتبادل المعلومات والتجارب في هذا الميدان فيما بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي من قبيل وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي والمنظمات غير الحكومية التي من قبيل الرابطة العالمية للمشغلين النوويين؛

(د) بالنهوض بجوانب التحسين والتطوير في مجالات الطاقة النووية ودورات الوقود وتكنولوجيا النفايات، ولا سيما عن طريق برنامج المشروع الدولي للمفاعلات النووية ودورات الوقود المبتكرة؛

(هـ) بالاستمرار في تحسين السلامة النووية عن طريق عمليات استعراض الاتفاقيات الدولية وبرامج التعاون؛

(و) بتعزيز تبادل الآراء على مستوى عال بشأن مساهمة الطاقة النووية في تلبية الاحتياجات من الطاقة وتقييم تلك المساهمة، ولا سيما عن طريق المؤتمرات الرفيعة المستوى.

٢١ - وفي إطار الاستجابة للطلبات الكثيرة الواردة من الدول المهتمة ببدء برنامج للطاقة النووية، تقدم الوكالة الدولية أيضا دعما رئيسيا في مجالي تخطيط الطاقة وتقييم خيارات الطاقة، من حيث تقييم احتياجات تلك الدول ومتطلباتها، وإقامة الهياكل الأساسية التقنية والبشرية والقانونية والإدارية المناسبة لتنمية الطاقة النووية.

٢٢ - ويعد برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية أداة رئيسية لتوفير الدعم العام للدول النامية الأعضاء فيما يتعلق بالطاقة النووية وغيرها من التطبيقات.

٢٣ - ومن أوجه التعاون الدولي الأخرى، هناك عدد من المبادرات الدولية التي وضعت حديثا كنهوج متعددة الأطراف، هدفها توفير إطار لتطوير تطبيقات الطاقة النووية على نحو يتسم بالسلامة والأمان ومقاومة الانتشار. وهي تشمل، على وجه الخصوص، مقترحات مختلفة لضمان الإمداد بالوقود النووي والخدمات النووية، ومنها:

- مصارف للوقود النووي، اقترحتها الولايات المتحدة الأمريكية والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمبادرة المتعلقة بالتهديد النووي؛
- ضمانات الإمداد بالوقود في إطار الشراكة العالمية بشأن الطاقة النووية، التي اقترحتها الولايات المتحدة الأمريكية؛
- اقتراح الاتحاد الروسي الداعي لإنشاء مراكز دولية لدورة الوقود النووي؛
- اقتراح فرنسا، وألمانيا، وهولندا، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية الداعي لإنشاء آلية متعددة الأطراف للحصول بشكل موثوق على الوقود النووي، الذي يتيح خيارا واقعيا لتوفير إمدادات مضمونة من اليورانيوم المخصب للبلدان التي ليست لديها رغبة في استحداث قدرات تخصيب وطنية؛
- سندات التخصيب التي اقترحتها ألمانيا، وهولندا، والمملكة المتحدة؛
- اقتراح اليابان الداعي لوضع ترتيبات احتياطية للإمداد بالوقود النووي.

خاتمة

٢٤ - تساهم التطبيقات النووية بشكل رئيسي في بلوغ أهداف التنمية البشرية المستدامة بفضل طائفة كبيرة من المنافع تتمثل في إمدادات الطاقة، والأغذية، والزراعة، والصحة والطب، والأنشطة الصناعية.

٢٥ - وبإمكان الطاقة النووية أن تقدم مساهمة كبيرة في تلبية الاحتياجات من الطاقة على الصعيدين الوطني والدولي. وعلاوة على كون تعزيز تطبيقات الطاقة النووية التزاما مشتركا من جانب كافة الأطراف الموقعة على المعاهدة، فإن تعزيز تلك التطبيقات أمر حاسم من حيث التصدي لتحدي توفير الطاقة بقدر كاف وعلى نحو موثوق لدعم التنمية المستدامة في العالم لصالح الجميع. وهي محور الرؤية التي قامت عليها مبادرة ''الذرة من أجل السلام'' وكانت قوام المعاهدة.

٢٦ - وفي ذلك السياق، فإن التعاون الدولي عنصر جوهري من عناصر تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، على النحو المرتأى في المادة الرابعة ووفقا لأحكام المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة. والبلدان المقدمان لهذه الورقة ملتزمان بتنفيذ المادة الرابعة على النحو الأوفى. وهما يشجعان التعاون الدولي المكثف لتحقيق أهداف المعاهدة ويدعمانه ويشاركان فيه.